Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية

سلسلة «الدورات»

رؤساء الدوَل
أمام حقّ تقرير المصير
وواجب الحِفاظ على الوحدة الوطنية والترابية

موضوع الدورة الأولى لسنة 1994

فـاس

ذو القعدة 1414

أبريل 1994

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الدولة التعددية
وحق تقرير المصير في عصرنا

أحمد صدقي الدّجاني

«إلى أي حدّ يمكن لرؤساء الدول أو يلزمهم أن يتجاهلوا حق الشعوب في تقرير مصيرها، إن كان التمتع بهذا الحق يؤدي إلى تقسيم البلاد ؟».

هذا السؤال يبرز اليوم مع أسئلة أخرى تتعلق بممارسة حق الشعب في تقرير مصيره، في وقت دخلت فيه العلاقات الدولية مرحلة جديدة منذ بداية عقد التسعينات من القرن العشرين في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، بفعل أحداث طارئة يشهدها عالمنا في أنحاءٍ شتّى منه يرتفع في أجواءها شعار «حق الشعب في تقرير المصير». وكان موضوع حق تقرير المصير قد ألحّ مرتين من قبل خلال هذا القرن، في مرحلة ما بعد الحرب الأولى ثم في مرحلة ما بعد الحرب الثانية. وكانت أسئلة تتصل به تبرُز في كل مرحلة متأثرة بالظروف المحيطة بممارسته.

حين نُمعن النظر في السؤال المطروح نجده :

أولاً : يتعلق «بدول» تضم الواحدة منها أكثر من «شَعْب» واحد داخل حدودها السياسية التي تحدد أرض «البلاد» وتشمل الوطن. وهذا يدعونا إلى النظر في أوضاع هذه الدول.

ثانياً : يُبيّن أن هناك مطالبة بأن يمارس واحد من هذه الشعوب أو أكثر حق تقرير المصير على جزء من رقعة الدولة حيث يقيم في «موطنه» مما قد يؤدي إلى تقسيم «البلاد» والمساس بوحدة «ترابها الوطني». وهذا يدعونا إلى وقفة أمام مفهوم حق تقرير المصير ودوافع المطالبة بممارسته.

ثالثاً : يتساءل إلى أي حدّ يمكن لرئيس الدولة أو «يلزمه» تجاهل هذا الحق وهذه المطالبة بممارسته في ضوء ما لرؤساء الدول من حقوق وواجبات دستورية تتعلق بضمان

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الحفاظ على السيادة الوطنية ووحدة التراب الوطني، وهذا يدعونا إلى التأمل في عملية اتخاذ رئاسة الدولة قراراتٍ مصيرية في ضوء مسؤولياتها.

النظر في أوضاع هذه الدول والوقوف بخاصة أمام الدولة القومية والدولة التعددية هو موضوع بحث نستحضر بداية خريطة عالمنا السياسية، فنجد عليها دولاً كثيرة تقوم بينها حدود سياسية ويتداعى إلى الخاطر أن هذه الدول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، وقد تجاوز عددها مائة وسبعين دولة. وتُبين هذه الخريطة «نمطاً توزيعياً للدول بأنواعها المختلفة لا يتفق إلا قليلا والأقاليم الطبيعية المعروفة لرجال الجغرافيا أو لايتفق معها إطلاقاً..» على حد قول «مودي» أحد علماء الجغرافيا السياسية في كتابه «الجغرافيا من وراء السياسة». وقد لاحظ محمد كامل حسين «أن البشرية أظهرت من الناحية العملية عجزها التام حتى الآن عن إيجاد أنموذج للدول يتفق مع النموذج الطبيعي الذي تفترضه الأقاليم الجغرافية»، وذلك في محاضرته عن التعاون الدولي. ويحلّل «مودي» ذلك بسبب رغبة الإنسان الملحة في تكوين دول، والاحتفاظ بها، الأمر الذي دعاه إلى تجاهل الإطار الممكن للأقاليم الجغرافية تجاهلاً كبيراً، واضطره في سبيل الاحتفاظ بسلامة الدولة إلى أن يفرض حدوداً تعسّفية كثيراً ما تسبب تصادماً بين الدول، والخلافات على الحدود ظاهرة متعلقة في عالمنا المعاصر، وقد دعت بعض علماء السياسة إلى استحداث فرع في الجغرافيا السياسية يختص بالحدود والتخوم أسموه علم التخوم Frontology، ومن هؤلاء الأستاذ الفزويلي العَربي الأصل خَلْدون نويهض الذي ألّف كتابين في هذا الموضوع باللغة الإسبانية.

تلتقي دول عالمنا هذه كبيرةً كانت أو صغيرة قديمة أو حديثة على مفهوم واحد للدولة بحكم عضويتها في الأمم المتحدة. وتبرز في هذا المفهوم ثلاث عناصر يتفق فقهاء علم القانون على ضرورة توافرها لأي مجتمع ليكوّن دولة، وهي حسب مصطلحاتهم شعب وأرض وسلطة. فالدولة تضم مجموعة من الناس تجمعهم أمور مشتركة يعيشون على قطعة من الأرض محددة ويتبعون حكماً معيّناً. ويشير علماء السياسة إلى عناصر ثلاث أخرى تتكامل مع سابقتها وهي السيادة والاستقلال والاعتراف الدولي. وقد تبلور مفهوم الدولة هذا عبر تطوّر تاريخي.

حين نمعن النظر في عنصر «الناس» في الدولة نجد أنهم مواطنوها الذين توافقوا على إقامتها نظرياً وحقوقياً، فَهُمْ بالمصطلح «شعبها» حتى لو ضمَّ هذا «الشعب» عدداً من «الأقوام» لكل منهم لسانه، وعدداً من «المِلل» لكل منها عقيدتها، وتنوعت «أنماط الحياة». ودرجاتها فيه. وكثيرة هي الدول التي تحفل بهذا التنوع في عنصرها الأول بحكم

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

نشأتها وتطورها، الأمر الذي يدعو إلى تحديد دقيق لمصطلح «شعب» الدولة في ضوء تعدد دوائر الانتماء فيه، وتغيّر الظروف المحيطة به. وحين نمعن النظر في عنصر «الأرض» في الدولة نجد أن حدودها السياسية تحدد هذه الأرض وترسم دائرة «الوطن». وقد أولى فقهاء القانون الدولي عنايةً لدراسة هذا العنصر الذي هو «وطن» أولئك الذين يشكّلون مجتمعاً نتيجة تطور تاريخي مشترك، ومنهم زميلنا «رونيه جان دوبوي» الذي يقول في كتابه «القانون الدولي» : ليس من المقبول، في هذا العصر قيام دولة يكون سكانها من القبائل الرّحّل، إذ لابد لهم من الاستقرار في مكان مّا. وفي الواقع إن قاعدة «الإقليم» تنمي «الشعور القومي». وقد ثار جدل قبل الآن حول الطبيعة الحقوقية للإقليم واتفق اليوم على أنه الإطار الذي تمارس فيه الدولة اختصاصاتها الكاملة، وتكون فيه سيدة الأمر والنهي علماً بأنها تمارس بعض الاختصاصات في الخارج في نطاق محدود جداً. وواضح أن القول إن الدولة سيدة الأمر والنهي داخل حدودها كان قبل ممارسة مبدإ التدخل باسم الشرعية الدولية الذي بدأ عالمنا يشهده في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، الأمر الذي يدعو إلى أخذ هذا التطور في الاعتبار عند ممارسة الدولة اختصاصاتها في الداخل. وحين نمعن النظر في عنصر «السلطة» في الدولة نجد أن رئاسة الدولة تتحمل مسؤولية خاصة في قيام هذه «السلطة» بوظائف الدولة المختلفة من خلال «الحكومة»، وفي ممارسة «سيادة» الدولة باسم الشعب صاحب حق السيادة. وقد فرق عِصْمَت سَيْف الدولة بحق السيادة والسلطة في كتابه «نظرية الثورة العربية» ورأى أن السيادة أشمل من السلطة، «إذ السلطة هي ممارسة السيادة، وحق السيادة هو مصدر حق السلطة». وهكذا فكما أن للدولة طبيعة إقليمية فإن لها طبيعة سيادية، الأمر الذي يدعو إلى الوقوف أمام حق رئاسة الدولة وواجبها الدستوري وممارستهما.

واضح أن مفهوم «الدولة» بعناصرها هذه متأثر بمفهوم «الدولة القومية» التي ظهرت في أوروبا منذ عصر النهضة في تاريخها الحديث. وكان العالم قبل ذلك قد عرف في تاريخه قيام دول كثيرة لبعضها شأن كبير، بمفهوم «للدولة» لا يتطابق مع مفهوم «الدولة القومية».

فالدولة رافقت التكوينات الاجتماعية من مرحلة إلى مرحلة عبر العصور، وتنوعت بتنوع تلك التكوينات وتفاوتت. ويُنكر بعض فقهاء القانون صفة الدولة على هذه الدول ويسمونها إمارات ومماليكَ إشارةً إلى ارتباطها بشخص الحاكم. ولكن الواقع التاريخي يبين كما يقول ثَرْوَت بَدَوي في كتابه «النظم السياسية» : «إن المدن السياسية القديمة والإغريقية والرومانية كانت لها خصائص الدولة الحديثة وسماتها الاجتماعية

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

والقانونية». وقد عرفت الحضارة العربية الإسلامية فكرة الدولة المستقلة عن أشخاص الحكام التي يُعد الحاكم فيها أميناً على السلطة يمارسها نيابة عن الأمة، وذلك بعد أن شهدت «المدينة المنوّرة» إثر هجرة محمّد بن عبد الله ﷺ نبي الإسلام إليها صياغة «الصحيفة» التي هي عند بعض العلماء أول دستور طوّر مستند الحق في السلطة فأصبح للجميع، ونظّم المجتمع من مسلمين وغير مسلمين على أسس الحياة المشتركة بينهم في منطقة جغرافية واحدة هي «المدينة»، ونظم المعاملات، وارتضى أهل الصحيفة حاكماً يرعى الالتزام بها ويفرض أحكامها بقوة أهل المدينة جميعاً على من يخرج على دستورها كما يقتبس حَبِيب عيسى في كتابه «الدولة القومية» من عِصْمَت سيف الدولة في كتابه «العروبة والإسلام». وما أكثر ما عُنِي الفكر السياسي الإسلامي بالنظر في أمر «الدولة»، وصنف الدول معيارياً انطلاقاً من الإنسان ذاته وفعله البشري، في أعمال الطوسي والفارابي وابن سينا وابن رُشد، ودرس «السياسة الشرعية» فيها مفكرون بارزون مثل ابن خلدون وابن تَيْمية وابن الأزرق والماوَرْدي. ويقدّم لنا زميلنا محمد العربي الخطّابي مقتطفات من كتاباتهم في كتابه القيّم «جوامع الأخلاق والسياسة والحكمة».

إن مصطلح «الدولة القومية» هو ترجمة عربية لمصطلح Nation-State الأوروبي. وهناك من ترجمه «الدولة الأمة» ترجمة حرفية لم تَشِعْ. وهذا المصطلح كما نرى يربط الدولة بالأمة Nation. وهي مشتقة من Nasci اللاتينية التي تعني «مجموعة من الناس وُلدوا في مكان واحد تتراوح مساحته بين عشرات وآلاف الأميال المربعة. وقد تطور مدلول هذه الكلمة، فاستعمله بعض كتّاب فرنسا بمعنى «شعب دولة معينة» ثم شعاراً لدعاة الدستورية العلمانية داخل الجمعية الوطنية الفرنسية إبّان الثورة. وأصبحت «الأمة» تعبّر عن وجود مجموعة بشرية ترتبط فيما بينها بوشائج المساندة المشتركة ويضع أعضاء هذه المجموعة ولاءهم لهذه الجماعة فوق أي من الولاءات المتصارعة الأخرى. وأصبح مفهوم الأمة في التاريخ المعاصر كما يقول أحمد فؤاد رسْلان في كتابه «نظرية الصراع الدولي» «يشكل المفهوم المركزي في النظرية السياسية.. مرادفاً لمفهوم الدولة ذات السيادة».

ما يهمنا التأكيد عليه في هذا المقام ونحن ننظر في أوضاع الدولة في عالمنا المعاصر هو أن مفهوم الأمة في مصطلح «الدولة القومية» دائب التطور يفسح المجال واسعاً لإعادة النظر في عناصره في ضوء مستجدّات الاجتماع الإنساني على أرض الواقع. وقد اختلف المفكرون الغربيون منذ مولد ظاهرة الدولة القومية في أوروبا عصر النهضة حول شروط تكوين الأمة، فتعددت اجتهادات «مِلْ» و«لُكْ» و«نِيتْشَهْ» وغيرهم متأثّرة بالزمان

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

وأوضاع المكان. وأصبح علماء السياسة اليوم يميزون في حديثهم عن عناصر مفهوم الأمة بين مدرسة تقليدية وأخرى حديثة. وإذا كانت الأولى ترى أن اللغة والجغرافيا والتاريخ والبنيان الاقتصادي والضمير والولاء هي العناصر، فإن الأخرى عمدت إلى استنباط نماذج فكرية وسلوكية من خلال الدراسة المقارنة للتاريخ، فطرحت نظرية التحديث ونظرية الاتصال الجماعي.

المقصود بالتحديث عند القائلين بنظرية التحديث هو «التوسع والنمو المطّرد في السيطرة على الطبيعة من خلال التفاعل الوثيق بين الناس. وهذا التحديث Modernization هو عندهم العنصر الذي يحدد نشوء الأمة وتبلورها في واقع مادي دولة ذات سيادة. وترى هذه النظرية أن ظاهرة التحديث بدأت في أوروبا مع عصر النهضة، ثم انتشرت في قارات العالم الأخرى نتيجة للتأثير الأوروبي على هذه القارات. وهي تقدر أن نمو ظاهرة التحديث أفرزت ظاهرتي الحدود الإقليمية والولاء القومي وساعدت على ظهور التخصص وتقسيم العمل ونمو الصناعة وتقدم العلم الحديث، وأدت إلى تمكين الدولة القومية من الاستحواذ على ولاء مواطنيها. ويرى القائلون بهذه النظرية أن الدول حديثة الاستقلال في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية تسعى إلى تحقيق تكاملها القومي من خلال ثورة التحديث.

القائلون بنظرية الاتصال الاجتماعي Social Communication يرون أن الظاهرة القومية ليست ظاهرة فِطرية غريزية، ولكنها نتيجة لعملية التلقين الاجتماعي والتشكيل الذاتي لعادات الجماعة. وقد قدّم «كارل دويتش» هذا المصطلح كمفهوم سياسي اجتماعي داخل إطار النظرية السياسية، موضحاً أن عملية الاتصال الاجتماعي القائم على التحديث هي التي منحت الجماعة داخل كل وحدة قومية طابعها القومي من خلال ما حققت من تعبئة اجتماعية ذات طراز مميز، وهي تؤدي إلى ظهور قيم وأفكار ومخترعات داخل الجماعة ينتج عنها ظهور معارضة خارجية تسهم في بلورة الشعور السياسي بالانتماء القومي.

واضح أن هاتين النظريتين أخذتا في الاعتبار التجربة الأوروبية حيث كان للتحديث دوره الخاص في تطورها، وتجربة الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقوم الاتصال الاجتماعي بدور خاص في بلورة الانتماء القومي «لشعب» ذي تاريخ قصير في مداه الزمني يتألف من أبناء مهاجرين تعددت أقوامهم ومللهم وأنماط حياتهم. ولا ينبغي علينا أن نغفل ونحن نرصد تطور مفهوم الأمة في الدولة القومية عن الأفكار السياسية التي ظهرت في دوائر الحضارات الأخرى في عالمنا آخذة بعين الاعتبار تجاربها عبر تاريخ

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

طويل ممتد فصله الأخير جاء بعد أن قامت «الدولة الحديثة» في أقطارها متأثرة بالنموذج الغربي إثر تحررها من الاستعمار الغربي.

لقد شهدت دائرة الحضارة العربية الإسلامية – مثلاً – بروز أفكار سياسية إثر انهيار الدولة العثمانية، تُنَظّر للدولة القُطرية الوطنية التي قامت بحدود سياسية على جزء من أرض «دار الإسلام»، وتحدد العلاقة بين «شعب» هذه الدولة و«الأمة القومية» و«أمة» العقيدة، وظهرت عدة مدارس في الفكر السياسي، منها ما كان شديد التأثر بالفكر السياسي الغربي ومنها ماعكف على دراسة تراث الفكر السياسي العربي الإسلامي ليقدم اجتهاده في ضوء واقع استجد، وقد عُنيت هذه المدارس بالمصطلحات تحديداً وشرحاً ومقارنة بين دلالة المصطلح في الماضي وفي الحاضر، وبالنظرية والتطبيق. ونضرب مثلاً على ذلك كتاب منظور الدين أحمد «النظريات السياسية الإسلامية في العصر الحديث». وتتداعى إلى الخاطر أعمال ساطِع الحُصَري وعبد الله الريماوي وعِصْمَت سيف الدولة ثم جهود مركز دراسات الوحدة العربية في محاولات تنظير الفكر القومي العربي، وغيرهم وشبيه بهذا المثل أمثلة أخرى شهدتها دوائر حضارات عالمنا الأخرى في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

إن لنا أن نتوقّع مع ظهور مدارس فكر سياسي في دوائر عالمنا المختلفة، حدوث تفاعل بينها وبين مدارس الفكر السياسي في دائرة الحضارة الغربية، يكون له تأثير على عدد من المفاهيم السياسية الدولية ومفهوم «الدولة القومية» بخاصة. وإن علينا أن نشجع هذا التفاعل.

تسنح فرصة التفاعل هذه في وقت يتعرض فيه مفهوم «الدولة القومية» في عالمنا المعاصر إلى ضغوط شديدة بفعل عوامل عدة اشتدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وها نحن نرى عدداً من دول أوروبا «القومية» تشهد حركات استقلاليةً داخلها لأقوام فيها يعيشون في «مواطنهم» مثل حركات قطالونيا والباسْك وشمال إيرلندا وكورسيكا، وهانحن نرى انفصال تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين وانقسام يوغوسلافيا إلى دول إثر انهيار الاتحاد السوفياتي في أعقاب زلزال أوروبا الشرقية والحديث عن الجماعات العرقية «والأقليات» على قدم وساق هناك. وهو ينتشر انتشار النار في الهشيم إلى مناطق أخرى في عالمنا رسمت الحدود السياسية بين أقطارها القوى الاستعمارية بعد أن جزأتها. ويلاحظ علماء السياسة أن من العوامل التي أدت إلى فشل الدولة القومية في حماية طبيعتها الإقليمية التطور الكبير في العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الذي أدى إلى تأكيد ظاهرة الاعتماد الدولي للتبادل، وثورة الاتصال التي أدّت إلى انسياب لم يسبق

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

له مثيل للأفراد والبضائع والأفكار عبر الحدود القومية، والأسلحة الفتاكة التي أدت إلى إحلال سياسة القوة والأمن الجماعي محل مفهوم الإقليمية الجامدة، وظهور خصائص جديدة لممارسات سياسات القوة أضعفت القدرات الدفاعية للطبيعة الإقليمية للدولة القومية والثورة العلمية الضخمة والسريعة التي جعلت من العسير على التخطيط مواجهة حقائق المستقبل، وأصبح هناك ما يعرف بظاهرة عدم ثبات الجديد. وقد شرح هذه العوامل أحمد فؤاد رسلان في كتابه «نظرية الصراع الدولي»، وختم شرحه بقوله «لقد قضت التطورات الحديثة على الاستكمالات الإقليمية للدولة القومية كافة، وأصبحت حكمة «مينسن» بإقامة الأسوار وحراستها غير مجدية في تاريخنا المعاصر.

إن ظاهرة ضعف القوميات في دول أوروبا التي شهدت نشوء الدولة القومية فيها هي اليوم محل دراسة تحليلية اجتماعية. وقد قدّم لنا «ماتي دوجا»ن Mattei Dogan في مقاله «مقارنات حول ضعف القوميات في غرب أوروبا : ديناميكية الأجيال» الذي نشره في المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (العدد 126 ربيع 1992) حصيلة دراسة قام بها انتهى فيها إلى القول : «القومية تضعف تدريجياً في غرب أوروبا نظراً لبدء ازدياد الوعي الذي يسمو على القومية بواسطة التقدم في المعاملات على جميع المستويات الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية والثقافية والسياسية». وحدد مقياسه في قياس القومية قوة أو ضعفاً بخمسة مؤشرات هي الشعور بالعزة الوطنية، ومدى ثقة الإنسان في الجيش الوطني، والاستعداد للدفاع عن الوطن في حالة حرب أو التردد في ذلك، والثقة في الدول المجاورة أم عدم الثقة فيها، والشعور بالانتماء إلى المجموعة الأوروبية. ولاحظ من خلال النتائج التي توصل إليها «أنه كلما زاد مستوى التعليم انخفضت الاتجاهات القومية». وقارن «دوجان» بين ضعف القومية في أوروبا الغربية وقوة «الوطنية» الأمريكية، واستشهد بحديث «كوهن» Kohn عام 1968 الذي فرق بين قومية متصلة بالمجتمع المغلق ترتكز على خاصية البلد والأصول المشتركة، وقومية المجتمع المفتوح» التي تتجسد في شكل شعب من المواطنين الأعضاء في مجتمع ما بصرف النظر عن أصولهم العرقية. فبينما تركز القومية المفتوحة على حرية الفرد في تقرير مصيره تركز القومية المغلقة على الحتمية التاريخية والبيولوجية. «والولايات المتحدة مجتمع» متعدد الأعراق، وهو أمة أو شعب جديد لا يزعم لنفسه سلفاً مشتركاً أو دماً واحداً أو انتماء إلى أرض واحدة، وتتجسد فيه بصورة مستمرة ظاهرة التعدد العرقي.

وبعد، هل نستطيع بعد هذا النظر في أوضاع الدول وتطور مفهوم الدولة القومية أن نتوقّع تحولاً إلى مفهوم الدولة التعدّدية ؟ وهي «الدولة متعدّدة الأقوام والملل وأنماط

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

الحياة في مجتمعها التي تساوي بين مواطنيها وتعترف بهذا التعدد وتحترمه وتتبنى صيغة ملائمة للتعبير عنه ضمن حدودها التي تحدد ترابها الوطني وأرضها». والتعددية مصطلح حديث الظهور والاستخدام، وهو يعني في أي شكل من أشكال استخدامه «مشروعية التعدد، وحق جميع القوى والآراء المختلفة في التعايش وفي التعبير عن نفسها، وفي المشاركة على صعيد تسيير الحياة في مجتمعها». ويشيع اليوم استخدام مصطلح «التعددية السياسية» ومصطلح «التعددية الدينية»، وقد شرحتُ هذين المصطلحين في كتابي «وحدة التنوع». و«الدولة التعددية» من ثم مصطلح سياسي يركز النظر على تعدد الأقوام والملل وأنماط الحياة فيما اصطلح على تسميته «شعب» الدولة.

إن الإحاطة بمفهوم هذا المصطلح السياسي تقتضي استحضار أطلس مجتمع الدولة التعددية بخرائطه كلها... خريطة الأقوام فيها، وخريطة الملل، وخريطة أنماط الحياة، وخريطة شرائحها الاجتماعية، وخريطة الانتماء العمراني الحضاري، فضلاً عن خريطة الحدود السياسية. كما تقتضي استذكار حقيقة أن في مصطلح المجتمع جانب فردي، وآخر اجتماعي، وثالث يتعلق بالعلاقات، وأن دعائم المجتمع تندرج في عدة دوائر انتماء عَقَدية تقوم على الدين وقومية تقوم على اللسان ونمطية طبقية تقوم على نمط الحياة وحضارية تقوم على الحضارة في بقعة جغرافية، وتتفاعل هذه الانتماءات في تكوين وحدة مجتمع ما، ولكن هذه الوحدة لا تعني القفز فوق مكونات هذه الانتماءات وإغفال ما يجري في كل منها. وتقتضي الإحاطة بالمفهوم أيضاً إدراك معطيات العصر، والوقوف أمام القيم العليا التي تلتزم بها الدولة.

لقد عرفت الدول القديمة في عالمنا بعض أشكال التعددية، ولا تزال. فأمة الصين تضم أكثر من خمسة وعشرين قوماً. وما أكثر تعدد الألسن في الهند. وعلى مدى قرون قدمت دولة «الخلافة» نموذجا للدولة التعددية أساسه «الصحيفة»، ترددت فيه مصطلحات الجماعة والقوم والملة والأمة والشعب والعهد والعقد والميثاق والأمانة والولاية والخلافة والإمارة والدولة وأولو الأمر والخروج والفتنة والفساد والبغي والشورى. ويقول «ألبرت حوراني» في وصف هذه التعددية في الدولة العثمانية في كتابه «الفكر العربي في عصر النهضة» «كان الحكم قد وضع في إطار النظام، بينما أقامت الشريعة جهازاً للحقوق والواجبات. فكانت كل جماعة حرة، ضمن ذلك الإطار، أن تعيش وفق معتقداتها وعاداتها الخاصة بها. وما كانت الغاية من القوانين الصادرة عن سلاطين العهد الذهبي، في واقع الأمر غير المحافظة على تلك العادات أو إحيائها عند الاقتضاء واستبقائها ضمن حدود الشريعة.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

إن الأمثلة التاريخية للدولة التعددية ترينا أهمية القيم العليا التي تحكمها في الحفاظ على وحدتها وصلاحها. والفقه السياسي اليوم يؤكد من جديد على مفهوم «القيم القومية العليا». فهي إطار فكري يضفي على الحركة السياسية سمواً ويلزمها بأخلاقيات. وهي تعبر عن خصائص حضارية وتنبع من عقيدة المجتمع الذي تعبر الدولة عنه قانونياً. وهكذا فإننا نرى في الدولة المعاصرة نزوعاً لتجاوز مفهوم الدولة العلمانية التي ترفض العقيدة، واقتراباً مستمراً من التمسك بعقيدة لها قِيَمها. وحين نتأمل في عالم الأفكار المخيمة على عالمنا المعاصر نجد أن القيم العليا الرئيسية فيه هي العدل والحرية والمساواة، وأن كل دائرة حضارية تقدم شرحاً لهذه القيم نابعاً من حضارتها. وقيمة العدل لها مكان خاص في الدولة على صعيد الحكم وممارسته منذ أن كانت الدولة. وقد جاء في التراث الصيني أنه بينما كان «كونفوشيوس» ماراً بجانب جبل «طاي» رأى امرأة تنتحب بجوار فأرسل «شي لو» ليسألها عن السبب. فقالت المرأة : إن زوجي اغتاله ذئب هنا منذ زمن، والآن يموت ولدي بحادث مماثل. وسأل السيد ولماذا لا ترحلون عن هذا المكان فأجابت المرأة لأنه لا توجد حكومة طغيانية تحكمية هنا. فقال السيد عندئذ تَذكّروا هذا يا أولادي، الحكومة الطغيانية التحكمية هي أشد هولاً من النمور والذئاب. وجاءت الرسالات السماوية وآخرها الإسلام لتؤكد على قيمة العدل. واعتنى الفكر الإسلامي السياسي بالنظر فيها، وقد أوجز إخوان الصفا «سر الأسرار لتأسيس السياسة وترتيب الرياسة» بقولهم : «الدولة سلطان تحيا به السنّة. والسنة سياسة يسوسها الملك. والملك راعٍ يعضده الجيش. والجيش أعوان يكفلهم المال. والمال رزق تجمعه الرعية والرعية أناس يأسرهم العدل والعدل مألوف وبه صلاح العالم. والعالم بستان سياجه الدولة». وواضح أن عالمنا المعاصر يشهد حركة إحياء عَقَدية تعلي من شأن هذه القيم العليا كلها.

واضح أيضاً أن عالمنا المعاصر يشهد مرة أخرى ارتفاع شعار «حق تقرير المصير» في عدد من الدول التي تضم أقواماً وشعوباً تتطلع إلى التعبير عن ذاتها وإبراز خصوصيتها. وقد رأينا كيف شهدت أوروبا الشرقية تأجج المشاعر القومية كرد فعل لوقوعها تحت حكم شمولي فترة من الزمن. ورأينا «حركات قومية» في أوروبا الغربية تسعى إلى إقامة دولٍ لها تضم شعوبها. وهناك فضلا عن ذلك تلك الحركات الداعية إلى حق تقرير المصير لشعوب قسمت الحدود التي أقامتها القوى الاستعمارية مواطنها إلى أجزاء تتبع عدة دول وفرقت بينها، مثل الشعب الكردي، ناهيك عن الشعوب التي لا تزال تعاني من الاستعمار والعنصرية وتقاوم لتصفيتهما.

Ce document a été fabriqué par PDFmail (Copyright RTE Multimedia)
http://www.pdfmail.com

إن هذه الظاهرة في عالمنا المعاصر تترابط مع ظاهرة أخرى فيه هي توجه الدول ألى التعاون الإقليمي وبروز المشاعر القومية المقترحة في أوساط شعوب كثيرة. وهكذا فإن ما نراه من توق للتعبير عن الذاتية بين الأقوام والشعوب في عصر العلم التقني، يقترن برغبة هذه الأقوام والشعوب إلى التعاون. وواضح أن تحقيق التعبير عن الذاتية شرط لازم لتحقيق التعاون. ويذكر كاتب هذه الورقة كيف أمضى أسبوعاً قبل عام في مقاطعة أوروبية يستمع على هامش مشاركته في ندوة علمية إلى الحديث عن تطلع أهل المقاطعة لإقامة دولتهم، وحُجَجُهم في ذلك التاريخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، دون أن تَرِد الإشارة إلى الدولة التي تضم هذه المقاطعة، وحين سأل في ختام زيارته : وماذا بعد قيام الدولة ؟ جاءه الجواب سريعا : إقامة أقوى علاقة مع الدول الأوروبية الأخرى في إطار الاتحاد الأوروبي الذي يكفل التعددية.

إن لنا أن نتوقع بفعل هاتين الظاهرتين تسارع تحول «الدولة القومية» إلى «الدولة القومية التعددية» التي تعتمد «القومية المفتوحة» وتعترف بالتنوع وتحترمه وتهتدي بالقيم العليا. وسيختفي مع هذا التحول مصطلح «الأقلية» : إثنية عِرقية أو دينية أو حياتية، لأن جميع الناس سواسية وكل جماعة منهم تعبر عن ذاتها في إطار المجموع. وسيقوى التوجه نحو التكامل الإقليمي في إطار الدائرة الحضارية وصولاً إلى تعاون جميع هذه الدوائر لازدهار العُمران في كوكبنا الأرضي.

إن حق الشعوب في تقرير مصيرها، وهو حق أصيل، له احترامه الخاص في هذه «الدولة القومية التعددية» وسيتجلى التعبير عنه في صورة إيجابية من التنوع والتعارف والتعاون. ولعل هذه الرؤية المستقبلية للدولة في عالمنا تساعد رئاسة الدولة على اتخاذ قراراتها الحكيمة للإجابة عن السؤال المطروح.